

الاصح وحصل الكفاة سلامة من العيوب المنبهة للخيار وحرية
 فالرفيق ليس كفوء لحرقة والعتيق لحرقة اصلية ونسب فالعبي
 ليس كفوء عربيته ولا غير فرشي قرشيته ولا غيرها شري ومطلي
 لها والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب وعفة فليس فاسق
 كفوء عفيفة وحرقة فصاحب حرقة دينية ليس كفوءا رفقته
 فكناس وجماعة وحارس وراعي وقيم حمام ليس كفوءا بنت خياط
 ولا حياط بنت تاجر وبنان ولا هماما بنت عالم وقاض والاصح
 ان اليسار لا يعتبر وان بعض الخصال لا تقابل ببعض وليس له
 تزوج ابنة الصغیر امه وكذا امعية علي الذهب وبحوز
 من لانكافيه بباقي الخصال في الاصح **فصل** لا تزوج مخوف
 صغير وكذا كبير الحاجة فواحد وله تزوج صغير عاقل الكثر
 من واحد ويتزوج العجوز اب اوجد ان ظهرت مصلحة ولا
 تشتط الحاجة وسوا صغيرة وكبيرة ثيب وكبر فان لم يكن
 اب وجد لم تزوج في صغيرها فان بلغت زوجها السلطان
 في الاصح الحاجة لا المصلحة في الاصح ومن خير عليه بسنده لا

يستقل بنكاح بل ينكح باذن وليه او يقبل له الولي فان اذن وعين
 امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل او اقل فان زاد فالمشهور
 صحة النكاح بمهر المثل من المسمى ولو قال انك بالف ولم يعين
 امرأة نكح بالاقل من الالف ومهر مثلها ولو طلق الاذن والاصح
 صحته وينكح بمهر المثل من تليق به وان قبل له وليه اشترط لانه رجع له
 اذنه في الاصح ويقبل بمهر المثل فاقل فان زاد صح النكاح بمهر
 المثل وفي قول يبطل ولو نكح السفية بلا اذن فباطل فان له تزوج
 وطى لم يلزمه شيء وقيل مهر مثل وقيل اقل مما هو عليه من
 الفليس يصح نكاحه وموون النكاح في كسبه لا فيما معه ونكاح
 عبد بلا اذن سيدي باطل وبانديه صحيح وله اطلاق الاذن وله
 تقييده بمازاة او قبيلة او تلي ولا يعيد لعماد ان فيه والافسر
 انه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح ولا عكسه وله اجبار امته
 باي صفة كانت فان طلبت لم يلزمه تزويجها وقيل ان حرمت
 عليه لزمه واذا زوجها فالاصح انه بالملك لا بالولاية فيتزوج
 مسلمة امته الكافرة وفاسق ومكاتب ولا يزوج وليه عند

ولو قال له انكح من
 بالعليه فبطل
 وليس لسفينة ان
 له تزوج
 عليه من حرمت
 تزوج الاصح
 ما شرته هتفه

يستقل